

مَنْظُومَةٌ
القَوَاعِدِ الفِقهِيَّةِ

السِّيَدُ رِضَا حُسَيْنِي نَسَبَ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

«فهرس الموضوعات»

٩	خطبة الكتاب
١١	المقدمة
١٣	الطهارة
١٧	الصلاة
٢٤	الزكاة
٢٧	الخمس
٢٨	الصوم
٣٠	الاعتكاف
٣١	الحج
٣٦	الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
٣٧	الجهاد
٣٩	النذر وتوابعه
٣٩	القضاء
٤٠	الشهادات
٤١	الوقف
٤٢	المتاجر
٤٤	الرهن

٤٤	الحجر
٤٥	الإجارة
٤٥	الوكالة
٤٥	السبق والرماية
٤٦	الوصايا
٤٦	النكاح
٤٨	الطلاق
٤٩	إحياء الموات
٥٠	الصيد والذباحة
٥١	الأطعمة والأشربة
٥٣	الميراث
٥٥	الحدود
٥٧	القصاص
٥٨	الديّات
٦٣	القواعد العامة
٨٣	التعليقات

(خطبة الكتاب)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ الْمَلِيكِ الْقَادِرِ الْعَلَامِ
فِرَائِدِ الصَّلَاةِ وَالتَّحِيَّةِ
الْكُوكَبِ الدُّرِّيِّ فِي الْأَسْحَارِ
لَا سِيَّمَا عَلَى الْإِمَامِ الْمُنْتَظَرِ
وَبَعْدُ فَالْعَبْدُ الْحَقِيرُ الْفَانِي
يَقُولُ إِنِّي قَدْ نَظَمْتُ مَا اشْتَهَرَ
فِي إِيَّاهُمْ شِوَارِقُ الْوَلَايَةِ
وَلَا تُهَمُّ مَقْوَمُ الْأَرْكَانِ
مَوْلَى الْبِرَايَا مَصْدَرِ الْأَحْكَامِ
عَلَى أَمِيرِ الدَّوْلَةِ الْبَهِيَّةِ
مُحَمَّدِ وَآلِهِ الْأَطْهَارِ
خَيْرِ الْوَرَى وَالْحِجَّةِ الثَّانِي عَشَرَ
«رِضَا الْحُسَيْنِيِّ» حُفَّ بِالْغَفْرَانِ
مَنْ فَقَهُ آلَ الْمُصْطَفَى خَيْرَ الْبِشْرِ
بِنُورِهِمْ تَمَّتْ لَنَا الْهُدَايَةُ
قَطْبِ الرَّحَى فِي عَالَمِ الْإِمْكَانِ

*

اعْلَمْ بِآيَةِ «النَّبِيِّ أَوْلَى»
إِذَا قَضَى أَمْرًا نَبِيُّ الْبِرَّةِ
طَاعَتُهُ كَطَاعَةِ الرَّحْمَنِ
«مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ» خَيْرُ شَاهِدِ
بِأَنَّهُ لِحَاكِمِ وَمَوْلَى
فَلَمْ تَكُنْ لِلْمُؤْمِنِينَ خَيْرَةً
فَرِيضَةً بِالنَّصِّ وَالْبِرْهَانِ
عَلَى وَايَةِ النَّبِيِّ الْقَائِدِ

خلائف الله أئمة البشر
 إن ولاءهم بغيير مين
 بعد النبي المصطفى، اثنا عشر
 يثبت من رواية الثقلين
 وحكمهم صين من النقصان
 لآية التطهير في القرآن

*

لو غاب عنكم شارقُ الولاية
 في لجة الحوادثِ ارجعوا إلى
 فاستر شدوا من قمر الهداية
 سفينة الرواة في بحر الولا
 على العبادِ غير أيامِ المحن
 طاعتهم إلى الهدى ذريعة
 نهجهم الدليل صوب النور
 هم خلفاء ناشرِ الشريعة
 في يدهم ازمةُ الأمـور

«المقدمة»

الفقهُ حبلُ الله في النَّاسوتِ ورائد العِقل إلى اللاهوتِ
عينُ الحياة معدنُ النعماءِ درب النجاة مهبط الآلاءِ
شمس الضحى لطالب المنهاج نجم الهدى لقاصد المعراجِ
علم فروع الدين بالمباني عن اجتهاد جامع الأركانِ
مشكاة أمرِ البالغ البصيرِ من حيث الاقتضاء والتخييرِ
فإنه سيناء ذي الجلال يا سالكاً عليك بالوصالِ

*

واعلم بأن هذه الوجيزة رسالة مشرقة عزيزة
لأنها من نعم الحميدِ ونورها من حرم الشهيدِ
فهذه الفرائد المنيفة لمن شعاع اللمة الشريفة

الطَّهَارَةُ

أقسام المياه

الماء إما مطلقٌ يُطَهَّرُ أو غيره وهو مضاف طاهرٌ
لا يحصل التطهير بالمضافٍ ومما به الطُّهْرُ على أصنافٍ
كثيرٍ قليلٍ مطرٍ وجاريٍ وهكذا النابع غير الساري
وعُدَّ ماءُ البئرِ والحمامِ في رأيهم من هذه الأقسام

ضابطُ الكُرِّ

الكرُّ محدودٌ بتقديرين بالوزن والحجم على نحوين
فوزنه في أشهر الأقوالِ ألف ومائتان من الأرتال^(١)
وحجمه شبراً بهذا الوصفِ: مكعبُ الثلاثة والنصفِ^(٢)

التنجاسات

الخمرُ والدماءُ والكفارُ رجسٌ وقد حذرنا الجبارُ

(١) على خلاف في أنها بالرطل العراقي أو المدني؛ والأشهر الأول.

(٢) وهو ما يبلغ اثنين وأربعين شبراً وسبعة أثمان شبر مستوي الحلقة.

والبول والفضلة من حيوانٍ محرّم ذي نفس أو إنسانٍ
 والميت والمنّي منهُما ومن ما حلّ من أنواع حيوانٍ زكّن
 ومثّل ذلك الكلبُ والخنزيرُ وهكذا الفقاعُ والعصيرُ
 اعني به كلّ عصيرٍ عنبي غلى وثلثا حجمه لم يذهب
 واختلفت عقائد الكرام في عرقِ المُجنبِ عن حرامٍ

المطهّرات

ما يرفع الرجس بغير مین إسلام استزالة الثلثین
 وأرض استخالّة ترابٍ نزع على المشهور وانقلابٍ
 نارٌ زوال عينه ذكاءً وكلّ جسمٍ طاهرٍ وماءً

واجبات الوضوء

الفرض في الوضوء غسلتانٍ بالنصّ والفتوى ومسحتانٍ
 والقصد والترتيب والتوالي على الدوام طيلة الأفعالِ

موجبات الوضوء

موجبه استحاضة النسوانِ وما يزيل نهيّة الإنسانِ
 والنوم لوضّاع به الحسانِ والبول والغائط والريحانِ

موجبات الغسل

قد وجب الغسل لدى العصابة من موت إنسانٍ ومن جنابة

وحيض، استحاضة، مساس بجسم ميت ومن نفاس

ما يجب اجتنابه حال الجنابة

يبتعد المجنب عن امورٍ كمس خطِّ المصحف الطهور
ومثله الحسنى من الأسماء ثم اسمي النبي والإمام
وهكذا قراءة العزيمة واللَّبث في المساجد الكريمة
كذلك وضع الشيء فيها مطلقا وسيره في حير أو طان التُّقى
اعني به مسجدي المدينة ومكة الكريمة الحمصينة

علامات الحيض

الطمث حام قائم أو أحمر بقوة عند الخروج يظهر
دم تراه المرأة بنفسها بعد بلوغها وقبل بأسها
أقله ثلاثة متصلة ومنتهاه عشرة مستكملة

علامات الاستحاضة

هي الدم الفائض بعد الياس أو غاية الحيض أو النفاس
وهو رقيق بارد وأصفر وفاتر بغير دفع يصدر

علامات النفاس

إن النفاس ما مع الولادة أو بعدها في ظرف أقصى العادة

شرايط الوجوب في غسل مس الميت

أما مسيس الميت الإنساني غير المزكى بارد الجثمان فيقتضي غسلًا وجوبياً كما أن الوضوء لا يزال لازماً

غسل الأموات

الغسل للمسلم فرض مطلقاً كفايةً ومن به قد لحقنا فلتزل الرّجس إذا أصابه غسله بالنية كالجناية مما ثلأ؛ بالسدر والكافور ثم القراح المطلق الطهور إلا الشهيد، فهو ظاهر البدن كما يلاقي ربه بلا كفن

الكفن

كفنه بالمئزر والقميص وبالإزار وهو للتتصيص امسس عزيمة على المشهور مساجد الصلاة بالكافور

الصلاة على الميت

وصل إذما أكملوا التكفيناً عليه بعد سادس السنينا قم ناوياً مستقبلاً للبيت واجعل إلى اليمين رأس الميت كبير وجوباً خمس تكبيرات واذكر خلالها بما سيأتي: اشهد وصل وادع لكل وله والعن عصابة النفاق الجهلة

الدفن

تدفينُ مَنْ مات على الهدايةِ في الأرض من فرائض الكفايةِ
مستقبل البيت على اليمينِ ملقناً ندباً بما في الدينِ

التيمم

سِر في الحزون الصَّعبة المرتفعة غلوةً سهم من جهات أربعة
وفي السهولِ رَمية السُّهمينِ في طلب الماء بغغير ميينِ
فإن عدمتَ الماءَ أو خفتَ الأذى أولم تصلْ إليه طوراً نافذا
فاضرب بكفِّك على الصَّعيدِ بقصد وجه الخالقِ المجيدِ
وابدأ بمسحِ رَحبةِ الجبينِ من فوقه براحةِ اليدينِ
فظاهرَ اليمنى ببطنِ اليسرى وعكسه كي لاتصيب عُسرا
فروضه الترتيب والتوالي ونية القسرية والإبدالِ
ولتقصد الوجهَ لدى التيممِ لشهرة إن تتبعها تغنمِ
والظَّهر في الصَّعيد والإباحة شرطان لازمان بالصراحة

الصلاة

صلاتنا معراجنا المأمولُ إن قبِلتْ فغيرها مقبولُ
وإنها تنهى عن الفحشاء وكل منكرٍ بلا استثناء

اعداد الفرائض

واجبها الجمعة والآياتُ والعِيدُ والطوافُ والأمواتُ
ولازمُ العوارض الشرعية (كالنذر واليمين) واليومية

شروط الصلاة

شروطها القبلةُ والمكانُ والسَّترُ والإسلامُ والزَّمانُ
والطَّهْرُ ثم تركُ ضِدِّها وفي وترٍ مُريد الصَّومِ شُرْبُهُ عَفْوِي

الوقت

إنَّ زوالَ الشَّمْسِ لظَهْرَينِ إلى غروبها بغيرِ مِينِ
أما ذهابُ الاحمرارِ المشرقيِّ فَلِلْعِشائِنِ لِنِصْفِ الغاسِقِ
ومن طلوعِ الفجرِ في السَّماءِ لِلصَّبْحِ حَتَّى مَطْلَعِ الذُّكَاةِ
ثمَّ من الفجرِينِ كانَ الثَّانِي مَعْتَبَرًا لِأَذْنَبِ السَّرْحَانِ

القبلة

قِبْلَتُنَا الكَعْبَةُ عَيْنًا أَوْ جِهَةً بِالْعِلْمِ فَـالمِظَنَّةُ المَوْجِهَةُ
واجعلِ عَلَيَّ الأَيْمَنِ فِي العِرَاقِ لِلْفَحْصِ عَنْهَا مَغْرِبِ الأَفَاقِ
ثمَّ اجعلِ الجُدَى^(١) خَلْفَ المَنكَبِ مِنْ جِهَةِ الِيَمِينِ عِنْدَ الطَّلَبِ

(١) الجدي بفتح الجيم وسكون الدال وتخفيف الياء، اسم للعاشر من البروج؛ وبضم الجيم وفتح الدال وتشديد الياء، يطلق على النجم القطبي؛ وذلك للتمايز بينهما.

واعلم بأنَّ عكسه للشَّامِ ضَعْ مَطْلَعِ السُّهَيْلِ فِي الْأَمَامِ
 فِي الْمَغْرِبِ الْعَيْيُوقَ وَالثُّرَيَّا عِنْدَ الْوُقُوفِ ثَابِتًا سَوِيًّا
 عَلَى شِمَالٍ وَيَمِينٍ اجْعَلْنِ وَعَكْسِ حَكْمِ الشَّامِ حَكْمَ الْيَمِينِ

الستر

الستر للعبورة في الرجالِ تَغْطِيَةُ الْأَدْبَارِ وَالْأَقْبَالِ
 وَالْجَسْمِ^(١) لِلنِّسَاءِ لِأَمْنِ حَيْثُ عَمَّ الْوَجْهَ وَالْكَفَّ وَظَاهِرَ الْقَدَمِ
 وَلِتَكُنَ الثِّيَابُ فِي الصَّلَاةِ مُوصُوفَةً بِهَذِهِ الصِّفَاتِ:
 طَاهِرَةٌ مَبَاحَةٌ الْأَجْزَاءِ غَيْرَ حَرِيرٍ فِي سِوَى النِّسَاءِ
 وَغَيْرَ جِزْءٍ مِمَّا مِنَ الدَّوَابِّ حَرَّمَ دُونَ الْخِزِّ وَالسَّنَجَابِ

المكان

شَرْطُ مَكَانِهَا هُوَ الْخُلُوعُ مِنْ تَنْجَسِ مُسْرٍ وَمِنْ غَضَبِ زُكَيْنِ
 وَطَهْرُ مَسْجِدِ الْجَبِينِ مُطْلَقٌ وَاسْجُدْ عَلَى الْأَرْضِ وَمَا تَبَسَّقُ
 إِلَّا عَلَى الْمَلْبُوسِ وَالْمَأْكُولِ مِنْ نَبْتِهَا فِي عُرْفِنَا الْمَقْبُولِ

واجبات الصلاة

فَرُوضُهَا النِّيَّةُ وَالْقِيَامُ وَالذِّكْرُ وَالتَّكْبِيرُ وَالسَّلَامُ
 وَالْوَلِيُّ^(٢) وَالْقِرَاءَةُ الْمُخْصِصَةُ وَالنِّسْقُ^(٣) وَالشَّهَادَةُ الْمُنْصُوصَةُ

(١) أي تغطية الجسم.

(٢) أي المولاة.

(٣) أي الترتيب.

كذلك الركوعُ والسجودُ وهي لها الفرعُ أو العمودُ
«قنترس»^(١) الفرائض المذكورة أركانها وهي بها معمورة

مبطلات الصلاة

صلاتنا يبطلها التكفيرُ والصمتُ ثم العملُ الكثيرُ
والحدثانِ والكلامُ عامداً ونقضُ فعلٍ واجبٍ تعمداً
وتركُ ركنٍ مطلقاً والقهقهة كذا التفاته إلى خلف الجهة
والأكلُ والشربُ عدما سبقا في وتر من يريد صوماً مطلقاً
ثم البكاءُ لا لأمر الدين وتنتهي^(٢) بالشكِّ والتأمينِ

صلاة الجمعة

فريضة الجمعة ركعتانِ تُلقى لدى الشروع خطبتانِ
بالحمدِ والثناءِ والصلاة على رسولِ اللهِ والوُلاةِ
والوعظِ ثم سورة قصيرة وصلِّ كالصُّبحِ على وتيرة
عند اجتماع خمسة على الأقلِ وفصلِ فرسخٍ وأخلصِ العملِ
تتعقد الجمعةُ بالإمامِ أو نائب الأئمة الكرامِ
من الزوالِ صلِّ بالتشخيصِ حتى يصيرُ الظلُّ مثل الشاخصِ

صلاة العيدين

في الفطرِ والأضحى برَكعتينِ انسك وأتممها بخطبتينِ

(١) أي القيام والنية وتكبيرة الإحرام والركوع والسجود.

(٢) أي تنتهي تلك المبطلات.

وكرر التكبير في أولهما
وأربعاً في الركعة الأخرى معه^(١)
في وقتها المحدود بالمجال
بين طلوع الشمس والزوال
خمساً بتخليل القنوت قائماً
وصلّ فرضاً بشروط الجمعة

صلاة الآيات

برجفة الأرض وبالكسوف
قُم للصلاة وهي ركعتان
وسورة واربع وكرر العمل
وما يخيف الناس والكسوف
فأنو وكبر واقراً الثاني^(٢)
عشراً وإن وزعتها فلاخلل

تكملة

بالتنذر والعهد وباليمين
وانسك بها^(٣) نيابة عن الأب
صل مع استحلالها في الدين
أو غيره وللطواف الواجب

أحكام الخلل في الصلاة

(ما لا يفسد الصلاة)

الشك من بعد الفراغ والمحل
كالسهو في السهو وبعد الساعة^(٤)
وفي كثير السهو في الصلاة
لا ينتهي إلى الفساد في العمل
والقصر والإتمام والجماعة
عرفاً كما في الجهر والإخفات

(١) أي مع القنوت.

(٢) أي سورة الحمد.

(٣) أي بالصلاة.

(٤) أي بعد الوقت.

(ما يفسد الصلاة)

الشكُّ في فرضِ الثنائياتِ والأوليينِ للرباعياتِ
وما يُنَاطُ بهما من الصورِ قبل السجودين - لما قد اشتهر -
والعدد المجهول من حيث الخلل وفي الثلاثية يُطلُّ العمل

الشكوك الصحيحة

الشكُّ بعد السجدين إن حصل بين اثنتين وثلاث تُحتَمَل
أو بينها والأربع المحتملة فيوجب الفريضة المنفصلة
فأين على الأكثر للمتابعة كالشك في الثانية والرابعة
وقس عليه الشبهات الحادثة بينهما وبين فعل الثالثة

سجود السهو

بالشك بين الأربع والخمس والسهو في النقصان أو بالعكس
غير المخل - ثم في الكلام لو كنت ناسياً وفي السلام
ونسي سجدة أو التشهد اسجد لوجه الله بالتعبُّد
وانطق بسم الله والصلاة على رسول الله والوَلَاةِ
ثم تشهد ثم سلِّم بعدما كررته بشرط ما تقدّم

صلاة القضاء

مافات من فريضة اليومية حال البلوغ واستواء النهية

يقضى بنسبِ حسبِ الفواتِ إن عَلِمَ الترتيبَ للصلاةِ
 كذلك المرتدَّ حينَ ردّته ومن تولّى أبه في علّته
 وقد عفى عنها الإلهُ الباري في النفسِ والحَيِّضِ والكفّارِ

صلاة الخوف

اقصر على الإطلاقِ في الكفاح فريضة الخوفِ مع السلاحِ
 وشُرِّعتْ ذاتُ الرقاعِ حينما كان افتراقُ الجيشِ أمراً لازماً
 عند اشتدادِ لهبة القتالِ تجزي الإشاراتِ عن الأفعالِ
 ويكتفي المضطرُّ في الصلاةِ لكلِّ ركعة بتسبيحات^(١)

صلاة المسافر

في كلِّ سفرة إذا اجتزت البلد اقصر إذا أردت حدّاً أيّ حدّ؟
 تسعون ألفاً حدّها بالأذرع مع ستّة ونصفها للرّاجعِ
 إذ لا يكون السفر ممنوعاً ولا بلا قصدٍ ولا مقطوعاً
 ولم تكن بدائم الأسفارِ كالرجلِ الملاحِ والمكاري
 وصلّ مختاراً على الوجهين في الحائرِ الشريفِ للحُسينِ
 ومسجدي أمّ القرى والكوفة ومسجدِ المدينةِ المعروفة

(١) التسبيحات الأربعة وهي: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر.

الزكاة

ما تجب فيه الزكاة

زكِّ لَتَزَكِّيَ وَتَزَكِّيَ الْمَالَا
وَالْبُرِّ وَالشَّعِيرَ بِالْوَجْهِينِ^(١)
الشَّاءَ وَالْأَبْقَارَ وَالْأَبَالَا
وَالتَّمْرَ وَالزَّيْبَ وَالنَّقْدِينَ

نصابُ الإبل

للإبل اثنا عشر نصاباً
ففي قبالة كل خمس حتى
بنت مخاض فرضها المشروع في
وفي ثلاثين وست أدفع
لو أصبحت ستاً وأربعينا
وجذعة لو نلت بالمآل
في الست والسبعين منها تُعتبر
لو صار يوماً عدد البعران
وإن تعدى رقمها بعد المائة
فكل أربعين منها تقتضي
بحققة يتم طهر المال
في الخمس شاةً وارفح الحسابا
خمس وعشرين بشاة يؤتى
ست وعشرين على ما نصطفي
بنت لبون وبذاك اقتنع
فحقة عند المحدثينا
إحدى وستين من الآبال
بنتالبون هكذا جاء الخبر
إحدى وتسعين فحقتان
عشرين فاطرح ولتترك ذي الفئدة
بنت لبون إذ بها الشرع رضي
لكل خمسين من الجمال

(١) من العشر ونصف العشر وسيأتي توضيحهما.

نصاب البقر

كلُّ ثلاثين من الأبقارِ فيهما تبعةٌ يحكم الباري
وكلُّ أربعين رأساً من بقر فيهما مسنةٌ على ما في الخبر

نصاب الغنم

أما التي تُؤتى بها الزكاةُ في أربعين غنماً قشاةً
وشرعنا في مائةٍ منهنَّ مع إحدى وعشرين بشاتين اقتنع
في مأتي شاةٍ بضمٍّ واحدةٍ ثلاثُ شاءٍ لاقتضاء القاعدة^(١)
وإن أُضيفت مائة فأربعٌ ثمَّ بها اعتبار ما يرتفعُ
فزكَّ كلُّ مائةٍ بشاةٍ وفي سواها ليس من زكاةٍ
شروطُ مامرٍّ من الدوابِ الحولُ والسومُ مع النصابِ

نصاب النقدين

إن نصابَ النضرٍ بالدينارِ عشرون ثمَّ خمسُ ذالمقدارِ
أما نصابُ درهمِ اللجينِ فالمأتانِ أولُ الأمرينِ
وخمسها ثانيهما والشرعُ في كلِّ ربعٍ العشر منه يكتفي
الحولُ والسكَّةُ والنصابُ شروط كلِّ وبها الإيجابُ

نصاب الفلات

نصابُها بالنصِّ والوفاقِ خمسةُ أوساقٍ على الإطلاقِ

(١) وهي مراعاة المشهور في هذا الكتاب.

فالعُشْرُ فِي الْمَسْقِيِّ بِالْأَمْطَارِ وَشَبَّهَهُ فَرِيضَةُ الْجَبَارِ
وَنَصَفَهُ فِي غَيْرِهِ مِمَّا بَقِيَ كَمَثَلِ مَا بِالنَّاضِحَاتِ قَدْ سُقِيَ
يَشْتَرِطُ النَّصَابَ وَالتَّمَلُّكَ فِيهَا لِأَخْبَارِ بِهَا تَمَسَّكُوا

المستحقون للزكاة

تَحَقُّ لِلْفَقِيرِ وَالْمَسْكِينِ وَعَامِلِ التَّحْصِيلِ وَالتَّحْصِينِ
وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ اللَّاهِفَةِ
وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَاقْدِ الْمَنَاصِ وَالغَارِمِينَ فِي سِوَى الْمُعَاصِي
يُشْتَرِطُ الْعَدْلُ لِكُلِّ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ سِوَى الْأَطْفَالِ وَالمُؤَلَّفَةِ
لَا يَأْخُذُ الْفَقِيرُ تِلْكَ الصَّدَقَةَ مِنَ الَّذِي لَهُ عَلَيْهِ النَّفَقَةُ
لَمْ يَسْمَحِ اللَّهُ لآلِ هَاشِمٍ أَنْ يَأْخُذُوا زَكَاةَ غَيْرِ الْهَاشِمِيِّ

زكاة الفطرة

مَنْ كَانَ حُرًّا بِالْغَاةِ وَعَاقِلًا وَمَالِكًا لِلْقَوْتِ حَوْلًا كَامِلًا
فِيخْرُجُ الْفِطْرَةُ مِنْ أَمْوَالِهِ يَنْوِي لَهَا عَنْهُ وَعَنْ عِيَالِهِ
وَقَدْرُهَا صَاعٌ مِنَ الْأَقْوَاتِ أَوْ سَعْرُهُ بِقِيَمَةِ الْأَوْقَاتِ
وَمَصْرُفُ الْفِطْرَةِ فِي الْأَبْدَانِ كَمَصْرُفِ الزَّكَاةِ فِي الْأَعْيَانِ

الخمس

ما يجب فيه الخمس

قد وجب التخمس في الغنائم والغوص والكنز وفي المناجم
 وربح كل مكسب سواها وأرض ذمي قد اشتراها^(١)
 وحل انضم إلى الحرام عند اشتباه الأمر في المقام
 وأخرج القوت من الأرباح مقتصدًا للنص في الصحاح

مصرف الخمس

الخمس لله وللرسول كما لذي القربى بني البتول
 ثم اليتيم والفقير ذي التراب وابن السبيل الهاشميين بأب

الأنفال

أرض جلا عنها الوري أو بادوا أو سلّمت ولم يكن جهاد
 والغنم لولم يأذن الإمام وأبطن الأوداء والآجام
 ثم صوافي الملك المحارب وإرث من كان بلا أقارب
 وكل قسمة من الأجبال وما بها من جملة الأنفال

(١) أتى بها القدماء في الكتب التي وضعت لنقل الأصول المتلقاة عن المعصومين ع.

الصوم

فضل الصوم

الصومُ جنةٌ من النيرانِ وجنةٌ من نعم الرِّحمن
مأدبةٌ كتابها القرآنُ مأدبةٌ طعامها الغفرانُ

الأصوام الواجبة

الصوم بالنذر وما يلحق به فرض من الله عليك فانتبه
وهكذا صوم القضاء القافي وكلّ ثالثٍ في الاعتكافِ
وعشرة المتعة والكفارة وصوم شهر النور والإنارة

الأصوام المخطورة

قد ورد النهي بغير مَينٍ في الصمت والوصال والعيدين
وصوم من بنذره الإثم يفي وما لدى الأسفار لم يؤذن وفي
ثلاثة التشريق أعني في منى ويوم شك من على الفرض بنى

شروطه

العقل والبلوغ والخلو من كل من الأسفار إلا ما أُذن
وفقد حيض ونفاس ومرض شرط الوجوب في الصيام المفترض

ما يمسك عنه الصائم

من مطلع الفجر السديد الصادقِ إلى ذهاب حُمْرةِ المشارقِ
يجتنبُ البعضُ من الأشياءِ كالأكلِ والشربِ والاستمنا
والقيءِ عمدًا هكذا بلع الهبا والارتماس والجماع والبقا
لأيِّ مَجْنِبٍ على الجنابة لو كان عالماً بما أصابه
ونومه بعد انتباهتين والحقن؛ هذا أشهر القولين

نية الصوم

تشرط النية فيه عندنا قبل طلوع الفجر أو مقارنا
فإن نسيتهما لدى الليالي فلتتداركها إلى الزوالِ
وقصد صوم الشهر بالإجمالِ يكفيكها في أشهر الأقوالِ

ما يثبت به شهر رمضان

برؤية الهلال والشيعاع يثبت شهر الله بالإجماع
وبالثلاثين من الأيام من بعد شعبانَ بلا كلام
وعندنا من جملة المباني ثبوته لو شهد العدلانِ
وليس بالجـدول والتطوقِ وغيبة الهلال بعد الشفقِ
وبالخفاء ليلتين والعدد ولا بالانتفاخ في الرأي الأسد

القضاء

من لم يصم يقضي عدا الصبيِّ ثم الغمى والكافرِ الأصليِّ

ومن يكون طول عمرٍ ظاميٍّ أو استمرَّ السُّقمَ طولَ العامِ
وما سوى المجنونِ والشيخينِ لو عجزَ عنه على الوجهين^(١)
لو صام من سافر عالماً قضي وصومه إن جهل الحكم مضي
وأشهر الأقوال للعصاة قضاء ناسي الغسل للجناية
قبل الزوال من قضي مختاراً جازله الإبقاء والإفطارُ
إن واجب الصوم سبيله مضي فمن له حبوته عنه قضي

الكفارة

يصوم شهرين معاً أو يطعم ستين مسكيناً لذنبٍ يعلم
أو رقبةً يعتق بالتخيرِ لو أفسد الصوم بلا مبررٍ
وإن أضرَّ صومه الحرامُ فالصومُ والإعتاقُ والإطعامُ

الاعتكافُ

الاعتكافُ أصله مندوبٌ لكنه يعرضه الوجوبُ
بالنذرِ والعهدِ وباليمينِ وكونه معتكفاً يومينِ

شروطه

شروطه الصيامُ والمكانُ واللبثُ في المسجدِ والزمانُ
مدته ثلاثة على الأقلِ واشترط الجامع من حيث المحلِ

(١) أي: سواء عجزا عن الصوم أصلاً، أو مع مشقة شديدة.

يبقى به إلا للاضطرار أوطاعة المهيمن الغفار
 فلا يجوز الظل إلا للخرج ولا يصلي في سواه لو خرج
 إلا الذي ينسك في أم القرى لا يجلس الخارج عما قرأ

ما يحرم على المعتكف

يُحرم ما حرم في الصيام عليه طول أنهر الأيام
 فيوجب البطلان والتكفيرا لو كان واجبا بما أشيرا
 وتحرم المتعة بالنساء والطيب والوطء بلا استثناء
 ثم بها قد أُلحق المرء^(١) وزيد فيها البيع والشراء^(٢)

الحج

قد جعل البيت قياماً للبشر فحجّه ركن به الدين استقر

موجبات الحج

يوجبه النذر والاستطاعة والحلف والعهد بقصد الطاعة
 كذلك الاستيجار والإفساد فالحج في القابل يُستعاد
 يُقبل ممن مات وهو محرم من بعد ما احتوى عليه الحرم

(١) قال في جواهر الكلام: وكذا يحرم الممارسة بلا خلاف أجده.

(٢) كما ادعى عليه الإجماع في الجواهر.

شروط وجوبه

شرط وجوبه استواء النُّهية والزاد والبلوغ والحُرِّيَّة
ومكنة الترحال والعيال ومركب مناسب بالحال

أنواعه

فريضة الحج على أنحاءٍ بمقتضى مسافة الأرجاء
تمتَّع لمن نأى بماترى^(١) عن منتهى بلدته^(٢) أم القرى
كذلك إفراد لمن لا يبعد ثم قرآن حينما يقلد
وحاصل الستة في الثمانية بالميل ميزان البقاع النائية

المواقيت

وَقْتُ للإحرام ذوالحليفة لساكن الآفاق، ثم الجحفة
يلملم، قرن، كذا العقيق وما يحاذيها به يليق
أم القرى والبيت الاعتيادي لحجِّي المتعة والإفراد

العمرة

أي اعتمار شئت أن تؤديا أحرم وطف واسع وقصرنا ويا
في عمرة الإفراد زدطوافا باسم النساء تكمل المطافا

(١) كما يأتي في البيت الأخير من هذا الفصل.

(٢) أي بلدة الحج وهي مكة زادها الله شرقاً.

ومن يكن في البلد الحرام ينال أدنى الحل للإحرام

الإحرام

أحرم لوجه الملك الغفور لب نداء الله بالمأثور
والبس له ثوبين صالحين مؤتزرأ مرتدياً بذين

تروك الإحرام

يمنع للمحرم حمل الأسلحة إلا إذا اضطرَّ بحكم المصلحة
وسببك المسلم والمرأ ولبسك المخيط والحناء^(١)
وكل متعة من النساء ومطلق الفسوق والإمناء
كذلك ستر المرء ظهر القدم وقلعك الضرس وإخراج الدم
والطيب والكحل وقطع الشعر قتل الهوام ثم صيد البر
ينهى إله البيت والبرايا عن نظر المحرم في المرايا
لاتقبضن من كرية الرائحة حتى تشم رائحات سانحة
يمنع قطع العشب والأشجار من حرم المهيمن الجبار
ولبسك الخاتم للتزيين كمثل قص الظفر والتدهين
لايستتر الرأس ولا يظلل إذا أراد أن يسير الرجل
ولا يجوز العقد في الرداء ولا استتار الوجه للنساء
وعرضهن الحلية المعتادة ولبس ما يخرق حد العادة

(١) للزينة.

الطواف

شروطه الستورُ وفقدُ الخبثِ وطيبَةُ النفسِ برفعِ الحدثِ
 كذلكُ الختانُ للرجالِ في صورةِ الإمكانِ والمجالِ
 وتبدأُ الطوافُ واختتمُ ناويا بالحجرِ الأسودِ كي توازيا
 ثمَّ اجعلِ البيتَ على اليسارِ وحجرِ إسماعيلِ في المدارِ
 تطوفُ بينَ البيتِ والمقامِ تدورُ خارجاً^(١) على الدوامِ
 فتكملُ الأشواطَ حتَّى السابعِ أربعةً منها على التتابعِ
 ثمَّ تليَ المقامَ في الختامِ مُصلياً كالصُّبحِ في الأحكامِ

السعيُّ

السعيُّ من شعائرِ الإلهِ فابدأهُ بالصفاءِ لوجهِ اللهِ
 واختمه بالمرورةِ حتَّى تكملهُ سبعةً أشواطٍ وإلاَّ بطلا

التقصيرُ

قصرٌ من الشعرِ أو الأظفارِ إذا انتهى السعيُّ للإعتمارِ
 وعمرةٌ المتعمدةُ ثمَّ تكملُ ففي سوى الحلقِ لك التحللُ

الحج

(الإحرام والوقوفان)

أحرم بقصدِ حجةِ الإسلامِ في موضعٍ بالبلدِ الحرامِ

(١) أي: خارجاً من البيت.

ثُمَّ انْطَلَقَ مِنْهُ عَلَى هَذِي الصَّفَةِ وَأَنْوَالِ الْوَقُوفِ مَحْرَمًا فِي عَرَفَةَ
 فَـمَنْ زَوَالَ تَاسِعِ الْأَيَّامِ تَبَقَى إِلَى الْغُرُوبِ بِالْدَوَامِ
 وَإِنِّهَا لِبَقْعَةٌ مُحَاصِرَةٌ بِبَطْنِ عَرْنَةَ تُسَمَّى نَمْرَةَ
 وَبِالْأَرَاكِ هَكَذَا ثَوِيَّةٌ وَذِي الْمَجَازِ فَافْهَمِ الْقَضِيَّةَ
 ثُمَّ انْطَلَقَ فِي حَالَةِ الْإِحْرَامِ مِنْهَا وَقِفْ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ
 فَلْتَنُوزُوا إِذْ وَصَلْتَ بِالْعِشَاءِ وَلْتَبْقِ حَتَّى مَطْلَعِ الذِّكَاةِ
 وَاعْلَمْ مِنَ الْحِيَاضِ حَدَّ الْمَشْعَرِ وَالْمَأْزَمِينَ ثُمَّ مِنْ مُحَسَّرٍ
 جَمْعُ حَصَى الْجَمَارِ مِنْهُ قَدْ نُدِبَ فَلْتَلْتَقِطْ سَبْعِينَ مِنْهَا إِنْ تُصِيبَ

مَنَاسِكُ مَنَى

سِرِّ وَأَنْوَالِ يَوْمِ الْعِيدِ مَنَى الْعَقِبَةَ وَالذَّبْحِ وَالْحَلْقِ بِأَنْ تَعَقَّبَهُ
 فَارْمِ بِمَا لَمْ يُرْمَ بِالْمَبَاشِرَةِ سَبْعًا تَرَى الْكَلَّ تَصِيبَ الْجَمْرَةَ
 وَادْبَحْ سَنِيًّا هَاهُنَا أَوْ جَذْعًا إِنْ كَانَ كَامِلًا وَذَاشِحِمَ مَعَا
 لَوْلَمْ تَجِدْ هَدِيًّا فَخَلْفِ الثَّمَنِ كَيْ يَتَوَلَّى ذَاكَ شَخْصٌ مُؤْتَمِنٌ
 وَصُمْ إِذَا عَجَزْتَ عَنْهُ نَاوِيًا عَشْرَةَ أَيَّامٍ بِأَنْ تُؤَدِّيَا
 ثَلَاثَةَ فِي الْحَجِّ بِالتَّوَالِي وَسَبْعَةَ إِذْ عُدْتَ لِلْإِبْدَالِ
 وَالرَّءِ بِالْحَلْقِ أَوْ التَّقْصِيرِ يَنْسُكُ وَالْمَرْأَةُ بِالْأَخْيَرِ
 حَدًّا مَنَى مُحَسَّرٌ وَالْعَقِبَةَ فَافْعَلْ بِهَا الْمَنَاسِكَ الْمَرْتَبَةَ

الْعُودُ إِلَى مَكَّةَ

ثُمَّ انْطَلَقَ مِنْهَا إِلَى أُمِّ الْقُرَى طُفَّ وَاسْعَ لِلْحَجِّ كَمَا تَقَرَّرَا

وكرر الطواف للنسوانِ وركعتيه لرضا الرحمن

الميتُ ورميُ الجمرات

بِتْ فِي مَنَى فِي لَيْلَةِ الْحَادِي عَشْرٍ لِنَصْفِهَا وَلَيْلَةِ الثَّانِي عَشْرٍ
وَارْمِ الْجَمَارَ فِي كَلَا الْيَوْمَيْنِ وَالشَّمْسُ فَوْقَ الْأَفْقِ الْمَبِينِ
وَأَبْدَأْ بِأُولَاهَا عَلَى مَا قَدْ ذُكِرَ وَاخْتَمِهِ بِالْعُقْبَى فَهَلْ مِنْ مُدْكَرٍ؟
وَمَنْ زَوَالَ الشَّمْسِ فِي الثَّانِي عَشْرٍ جَازِلِكَ النَّفَرِ كَمَا قَدِ اشْتَهَرَ
وَلَيْكَ قَبْلَ مَغْرَبِ الذُّكَاةِ عِنْدَ اجْتِنَابِ الصَّيْدِ وَالنِّسَاءِ
هَذَا وَالْأَفَاتِ بِالْأَمْرَيْنِ ثَالِثَةً فِيهَا بِغَيْرِ مَيْنِ

الأمرُ بالمعروف والنهي عن المنكر

شُرَائطُ الْوَجُوبِ

لِتَأْمُرَنَّ بِطَاعَةِ الرَّحْمَنِ وَلِتَنْهَ عَنِ مَطَامِحِ الشَّيْطَانِ
شُرْطُ الْوَجُوبِ فِيهِمَا كَمَا اشْتَهَرَ إِصْرَارٌ مِنْ عَصِيٍّ وَتَجْوِيزُ الْأَثَرِ
وَالْعِلْمُ بِالْمَنْكَرِ وَالْمَعْرُوفِ وَالْأَمْنُ مِنْ مَخْسَرٍ مَخُوفِ

مَرَاتِبُهُمَا

لِتَبْدَأَ الْإِنْكَارَ بِالْإِعْرَاضِ عَنْ قَوْمِ الْعِصَاةِ ثُمَّ بِالْقَوْلِ الْحَسَنِ
ثُمَّ الْغَلِيظِ ثُمَّ بِالْأَيْدِي إِذَا لَمْ يَكُنْ الْكَلَامُ أَمْرًا نَافِعًا
فِرَاعٍ فِي جَمِيعِهَا التَّدْرِجًا مِنْ أَيْسَرِ الْأُمُورِ كِي تُعَالِجَا

الجهاد

ديارنا ملازم الجهادِ وديرنا خزانة العتادِ
بالغزو نرجو العزَّ والكرامة ودولة الأمة والإمامة

أقسام الجهاد

واعلم بأنه على أقسامٍ كحربٍ من بغى على الإمام
والغزو ضدَّ الفئة المهاجمة لتضمحلَّ السُّلطات الغاشمة
ودفع من أراد ما لا يستحق كالقتلِ عدواناً وما به الحق
وهكذا الجهاد الابتدائي لدعوة الناس إلى الضيياء

من يجب قتاله

وحاربِ الحربيَّ من بعدِ الدُعا إلى صراطِ اللهِ إماماً امتنعاً
وقاتلِ المعسكرِ الكتابي إلاَّ الذين تحت الانتدابِ^(١)

ترك القتال

ويترك القتالُ للأسبابِ كتوبةٍ وجزية الكتابي
كذلك الأمان والمهادنة من قبلِ الإمام أو من عيَّنه
ثم بإذنِ الحجة الحكيم أو نائبِ الإمامٍ للحكيم

(١) أي: أهل الذمة.

حكمُ الأسرى

لا يُقتلُ الأسيرُ بعدَ المعركة ولا الصبيُّ مطلقاً والمشركة
فدلاًمام المنُّ والفضاءُ كذلك الاسترقاقُ إذ يشاءُ

الغنيمةُ

غنيمةُ القتالِ ما لا يُنقلُ لكلِّ مسلمٍ فلا تبدلُ
لكنَّ ما يُنقلُ بعدَ خُمسِهِ وما اصطفى إمامنا لنفسه
والرضح والنفال والجعائل لحاضرِ القتالِ والمقاتلِ

الدِّفاعُ عن الإسلام

لو شنَّ هجمةً عدوُّ الدينِ أو خيفَ مَحَقَّ المنهَجِ المبينِ
فالدَّبُّ عنه واجبٌ أبينا على المكلفين أجمعينا

أحكامُ البغاةِ

افترضَ اللهُ قتالَ من خرجَ على الإمامِ المصطفى من الحججِ
أجهزَ على جريحٍ من لهُ الفئمةُ وبددَ الغيرَ لدى المبادأةِ
فلا يجوزُ قتلهُ لو أسيراً كما ولا أتباعه لو أدبراً

فضلُ الشهادةِ

لا تحسبنَّ الشهداءَ موتى نصيبهم عند الحبيب يؤتى

فالعيشُ عند غيره ممتٌ والقتل في سبيله حياةٌ
كرامةُ الدارين في الشهادة ولاتكون فوقها سعادة
كفى لها فخراً على الدوام شهادةُ الأئمةِ الكرامِ

النذرُ وتوابعه

وَلَيْكُنِ النَّاذِرُ حُرّاً كَامِلاً بأن يكون بالغاً وعاقلاً
وَلَيْكُ مُخْتَاراً وَقَاصِداً لِمَا تفيده صيغته ومسلماً
لَوْ قَامَتِ الزَّوْجَةُ بِالنَّذْرِ إِذَا لم يأذن الزوجُ فليس نافذاً

صيغةُ النذر

فقل على المشهور: «لله كذا - عَليَّ إن كان كذا» لينفذ

العهدُ واليمين

العهدُ كالنذرِ بلا كلامٍ في غير لفظه من الأحكام
ثمَّ اليمين حلفنا بالله - أو باسمه لو حُصَّ بالإلهِ

القضاءُ

إنَّ القضاءَ يعصمُ النظاما قد كلف الله به الإماما
لكنه في غيبةِ الولاةِ لنائبِ الأئمةِ الهداةِ

صفاتُ القاضي

وفي القُضاة اشترط العصابة العدل والكمال والكتابة
وكونهم أهلين للإفتاء من الذكور لامن النساء

اليمينُ

تعتقد اليمينُ بالجلالة للكل^(١) في محكمة العدالة
وعند ما تعادل الحقوقُ حدّ نصاب القطع^(٢) أو تفوقُ
فينبغي التغليظ بالزمانِ والقول في الحلف وبالمكانِ

الشاهدُ واليمينُ

وما يشاهدُ ومرأتينِ يثبت للقضاةِ مثل الدينِ
تنوب عنهما يمين واحد في المال والمالي فامض القاعدة

الشهادات

شروط الشاهد

يُشترطُ العقلُ لدى الأداء في كلِّ شاهدٍ على السواءِ
طهارةُ المولد فقد التُّهمة والعدلُ من شروطه المسلمة

(١) مسلماً كان أو كافراً.

(٢) وهو ربع دينار.

وكونه ذامنهج الفلاح^(١) وبالغاً إلا على الجراح

مستند الشهادة

مستند الشهادة المعتبرة علم، سماع، رؤية مباشرة

ما يثبت بالاستفاضة

اعلم جزاك الله الاستراضة بأنه تبدو بالاستفاضة
ولاية القضاء والزواج والعتق إذ فيها بها العلاج
والموت والأوقاف والأنساب والملك، ذاك الحق والصواب

الوقف

شروطه

لاتثبت الأوقاف في الإسلام إلا مع التنجيز والدوام
وقبضه بالإذن عن تراض ولفظه الصحيح^(٢) والإقباض
وأن يكون الوقف لالنفسه بل مخرجاً عن نفسه برأسه

شروط الواقف

يا واقفاً كن عادماً للحجر وإذا اختار بالغاً ذا حجر

(١) بأن يكون مسلماً وموئناً.

(٢) أي صيغة الوقف.

شروط الموقوف والموقوف عليه

ولتقف المملوك حيث ينتفع به بحيث يمكن الإقباض مع
بقائه وليكن الموقوف عليه من جازت له الوقوف
وصح كونه من الملاك ولم يكن من زمرة الهلاك

المتاجر

البيع

لقد أحل البيع خالق الوري فاحتط لما شرع كي لا تخسرا
وعقده الإيجاب إذ يقول بعث أو اشتريت والقبول
شرطهما أن يقعا بالماضي والخرس يؤمّن إلى التراضي

شروط المتعاقدين

يلزم الاختيار والكمال والقصد فيهما لما يقال

شرط اللزوم

الملك شرط في اللزوم أو إذا أجازته المالك إذناً نافذاً

شروط المبيع

وليك معلوماً ومقدوراً على تسليمه وليك طلقاً قابلاً

للك لا كالتّير في السماء والوقف^(١) والحرب بلا استثناء

شرط الثمن

العلم بالأثمان شرط فادرها بوصفها وجنسها وقدرها

الربا

إنّ الربا في شرعنا النبيل في مورد الموزون والمكيل^(٢)
محرم في المتجانسين إن لم يكونا متساويين

مالاربا فيه

وليس بين والد ومال ولد من الربا شيء وفي جنس يعدّ
وبين من أسلم والذي كفر إن كان حربياً ويُعطى ما وفر
وليس في القسمة للأموال وبين زوجين بلا إشكال

الخيار

قد ثبت الخيار لامحالة في العيب والغيب مع الجهالة
والشرط والرؤية والتدليس ومطلق الشركة^(٣) والتفليس
ومجلس البيع وفي التأخير عن ثلاثة من دون شرط فافهم

(١) الوقف العام.

(٢) هذا إن كان الربا في البيع وأما الربا في القرض فهو حرام مطلقاً.

(٣) أي سواء قارنت العقد أو تأخرت بعد العقد إلى قبل القبض.

وفي تخلف اشتراط وُعداً وما ليومه يصير فاسداً
 وصفقة تبعضت وما إذا تعذر التسليم طورا نافذاً
 كذلك الخيار في الحيوان لا أخذ المبيع لا الأثمان

الرهن

شروط الرهن

وليك ما يرهن عيناً تملكُ يمكن قبضها بأن لا تهلكُ
 وصح بيعها بلا خلاف فلا يجوز الرهن في الأوقاف

شروط المتعاقدين

و شرط كلّ راهن ومرتهن فقدان حجرٍ وكمالٌ قد زُكِن
 ورهن مال الطفل للمصالح يصح كالأخذ له من صالح
 كما إذا خيف على أمواله من خطر كالنهب أو أمثاله

الحجر

أسبابه لدى أولي الفقاهة الرقُّ والجنونُ والسفاهة
 كذلك الإفلاسُ والصغارة والمرض المستتبع احتضاره

الإجارة

وكَلَّمَا يَصِحُّ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ وَلَا يَفْنَى بِهِ الْمَتَاعُ
فَذَلِكَ مَا يَلِيقُ بِالْإِجَارَةِ كَمَا هُوَ الصَّالِحُ لِلْإِعَارَةِ

الوكالة

يَشْتَرُطُ التَّنْجِيزُ فِي الْوَكَاةِ فَتَنْتَفِي بِالشَّرْطِ لِامْحَالَةِ
وَبِالْجَنُونِ أَوْ حُلُولِ الْأَجْلِ وَالْغَمِيِّ أَوْ بِالْحَجْرِ فِي الْمَوْكَلِّ
وَفَعَلُهُ^(١) لِمُورِدِ الْوَكَاةِ إِذْ يَنْتَفِي الْمَوْضُوعُ بِالْأَصَالَةِ

السِّبْقُ وَالرَّمَايَةُ

يَنْعَقِدُ السِّبْقُ مَعَ الْكَمَالِ إِذَا انْتَفَى الْحَجْرُ بِلَا إِشْكَالٍ
عَلَى خُصُوصِ الْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْقَيْلِ وَالْحَمِيرِ وَالْجِمَالِ
ثُمَّ عَلَى السِّبُوفِ وَالسِّهَامِ وَمِثْلَهَا الْحَرَابُ^(٢) فِي الْمَقَامِ

(١) أي فعل الموكَّل.

(٢) أي الرمح.

الوصايا

يُشْتَرَطُ الْوَجُودُ فِي الْمَوْصِي لَهُ وَصِحَّةُ الْمَلِكِ لِمَا يَوْصِي لَهُ
وَلِيَكُنَ الْمُوصُونَ عَاقِلِينَ خَالِينَ عَنِ حَجَرٍ وَبِالْغِينَا

النكاحُ

العقدُ

إِيجَابُهُ فِيمَا يَلِي يَنْبِتُ «أَنْكَحْتُ أَوْ زَوَّجْتُ أَوْ مَتَّعْتُ»
قَبُولُهُ «قَبِلْتُ» بِالْمَضِيِّ وَالْعَرَبِيُّ الصَّالِحَ الْمَرْضِيَّ
يُشْتَرَطُ التَّعْيِينَ لِلزَّوْجَيْنِ مِنْ دُونِ إِبْهَامٍ بِغَيْرِ مِيزٍ
وَيَبْطُلُ الْعَقْدُ مِنَ السُّكْرَانِ وَغَيْرِ ذِي الْكِمَالِ كَالصَّبِيَانِ

المحرّماتُ

الْأُمَّ^(١) وَالْخَالَاتُ وَالْعَمَّاتُ وَالْبَنَاتُ وَالْأَخْتُ مَحْرَمَاتُ
ثُمَّ ابْنَةُ النَّبِيَّاتِ وَالْأَبْنَاءُ وَالْأَخُ وَالْأَخْتُ بِإِسْتِثْنَاءِ
وَحُرْمَتِ حَالَاتِ الْأَبْنَاءِ فَنَازِلًا وَزَوْجَةَ الْآبَاءِ
وَمِنْ رِضَاعٍ جَامِعِ الْأَسْبَابِ يَحْرَمُ مَا يَحْرَمُ بِالْأَنْسَابِ
قَدْ حُرِّمَتْ بَنَاتُ مَوْطُونَاتٍ وَأُمَّهِنَّ بِالصَّاهِرَاتِ
وَأُمَّهَاتُ امْرَأَةِ فِصَاعِدَا إِنْ هِيَ امْرَأَةٌ عَلَيْهَا عَقْدَا

(١) وإن علت.

والشبهات والزنا إن سبقا
والأم والأخت كذا البنات
دوماً على الواطين والعقد اذا
والأخت للزوجة جمعاً تحرم
كذا على من وطأ الجوارى
وإن نكحت امرأة حال العدة
وذلك عند العلم بالحرام
أما مع الدخول فهي مطلقاً
ومن عليها قد عقدت تحرم
وان زنى بذات بعل أو عدد
كمثل من طلقها في البين
ولا تحل الحرة المطلقة
ومثلها حكماً بغير مين
وتحرم الصماء والخرساء
يحرم إن كن ملاعنات
وليك قذف الزوج في الصرافة

عقداً فكالصحيح فيها^(١) مطلقاً
لكل موطوء محرّمات
قد سبق الفعل يكون نافذاً
وذلك حكم بالفراق يُعَدُّ
تحريم أختهن عند الباري
تحريم إن علمتها إلى الأبد
ويبطل العقد بلا كلام
تحريم من دون اشتراط سبقاً
إن كنت عالماً وأنت مُحرم
رجعية حرمتا إلى الأبد
تسعاً لعدة^(٢) بتحليلين
ثلاثاً إلا بالحلل الثقة^(٣)
مملوكاً طلقت اثنتين
من قذف زوجها كذا النساء
دوماً لدى تحقق الصفات^(٤)
بموجب اللعان^(٥) لولا الآفة^(٦)

(١) أي في المصاهرات.

(٢) بأن يطلقها ثم يراجع في العدة ويوطأ ثم يطلق في طهر آخر ثم يراجع في العدة ويوطأ ثم يطلقها الثالثة فينكحها بعد عدتها زوج آخر ثم يفارقها بعد الوطى فيتزوجها الأول وهكذا....

(٣) بأن يكون جامعاً للشرائط المعتمدة فيه.

(٤) أي شرائط الملاعنة.

(٥) أي مع دعوى المشاهدة.

(٦) الصمم والخرس.

كذبا الكتابية بالدوام^(١) على المشرفين بالإسلام
ومثلها في شرعنا المطاع غير الكتابية بالإجماع
لم يسمح التزويج بالكفار للمسلمات مقتدانا الباري
ولا لأهل النصب بالنسوان من زمرة الفلاح والإيمان

العيوب

عيب الرجال خمسة كما يلي جازيها فسخ النكاح الحاصل
هي الجنون والخصاء والعنز والجبُّ والجذامُ في قول حسن
عيب النساء تسعة كي تعلما القرن عظمًا والقُعَاد والعَمَى
كذا الجنونُ والجذامُ والبَرص والسابعُ الإفضاء ثم ليس نصَّ
في رتقٍ لكتنه مع العفل كالقرن في المعنى وإيجاد الخلل

الطَّلَاق

يزول بالطلاق عقد سابقٌ ولفظه الصريح «أنتِ طالقٌ»

أركانُ الطلاق

أركانهُ الأشهاد والمطلقُ ولفظه^(٢) وأما امرأة تطلقُ

(١) أي بالنكاح الدائم.

(٢) أي صيغة الطلاق.

شُرَاطُ الْمَطْلُوقِ وَالْمَطْلُوقَةِ

يُعْتَبَرُ الدَّوَامُ فِي الْمَطْلُوقَةِ وَالطَّهْرُ^(١) وَالزَّوْجِيَّةُ الْحَقَّقَةُ
وَفِي الْمَطْلُوقِينَ مَا نَخْتَارُ عَقْلٌ بَلُوغٌ قَصْدٌ اخْتِيَارٌ

إِحْيَاءُ الْمَوَاتِ

إِنَّ الْمَوَاتَ مَا بِهِ لَا يُنْتَفَعُ وَيَمْلِكُ الْمَوَاتَ مَنْ أَحْيَاهُ مَعَ -
غَيْبُوبَةِ الْإِمَامِ أَمَا إِنْ حَضَرَ فَهُوَ إِلَى إِذْنِ وُلَاتِنَا افْتَقَرُ

شُرُوطُ الْإِحْيَاءِ

شُرُوطُهُ انْتِفَاءُ مَلِكٍ قَدْ سَبَقَ وَقَفْدُ أَيْدِي الْآخِرِ الَّذِي اسْتَحَقَّ
ثُمَّ انْتِفَاءُ كَوْنِهِ مَحْجَرًا أَوْ مَقْطَعًا^(٢) أَوْ لِلنَّسُوكِ مَشْعَرًا
وَقَدْ كَوْنُهُ حَرِيمٍ عَامِرٍ كَالْبَيْئْرِ وَالْعَيُونِ وَالْمَعَابِرِ

الْمَشْتَرِكَاتُ

الْمَاءُ وَالْمَعْدِنُ وَالْمَسَاجِدُ وَالسُّوقُ وَالرِّبَاطُ وَالْمَشَاهِدُ
وَالطَّرِيقَاتُ وَالْمَدَارِسُ الَّتِي تَمَّ بِنَاءُهَا لِكُلِّ الْأُمَّةِ

(١) من الحيض والنفاس إذا كانت مدخولاً بها وحاملاً مع حضور زوجها معها. فإن كانت غير مدخول بها أو حاملاً (إذا أمكن ذلك) أو كان زوجها غائباً عنها صحَّ طلاقها.

(٢) من المعصومين (ع) لأحد من المسلمين.

الصيد والذباحة

الصيد

يعتبر الإسلام ثم التسمية	والقصد للصيد كذاك التذكية
إلا إذا لم يدرك الحيوان	حيّاً كذا إن لم يف الزمان
فكلّمَا يُقتل بالمعلم	من الكلاب ليس بالمحرّم
لولا يغيب الصيد في الحياة	ولم يفت شيء من الصفات
وما بمثل السيف والسهم قتل	لو حرق اللحم فإنه يحلّ
إذا توفرت شروط أربعة	ولم تنزل صفاته مجتمعة

الذباحة

اعتبروا الإسلام الإيمان	شرطاً لشخص يذبح الحيوانا
والذبح في الأنعام إلا في الإبل	شرطاً الذكاة وهو بالتحريح
يُشترط استقبال بيت الله	كذلك اسم الخالق إليه
وحلّ لو عن غير عمد تركه	والفعل بالحديد ثم الحركة
أو ما يفور من دم معتدل	بالدفع لا مفاًر بالتثاقل
والشرط في الذبيح قطع الأربعة	أوداجه ^(١) والذبح بالمتابعة

(١) وهي المريء والحلقوم والودجان المكتنفان بالحلقوم.

تَمَّة

إنَّ ذكَاةَ السَّمَكِ المَأْكُولِ إِخْرَاجُهُ حَيًّا عَلَى الْأَصُولِ
 أَمَّا الذَّكَاةُ لِلجَنِينِ مَطْلَقًا فَهِيَ ذَكَاةُ أُمِّهِ إِنْ خُلِقَا
 مُسْتَكْمَلًا تَكْفِيهِ ذِي الذَّكَاةِ إِلَّا إِذَا اسْتَقَرَّتْ الحَيَاةُ

الأَطْمَعَةُ وَالْأَشْرَبَةُ

الحيواناتُ المَحَلَّةُ

قَدْ طَابَ أَكْلُ الطَّيْبِيِّ وَالْيَحْمُورِ وَالبَقْرِ الوَحْشِيِّ وَالْعَيُورِ^(١)
 وَالشَّاءِ وَالْأَبْقَارِ وَالْأَبَالِ كَذَلِكَ الكِبَاشُ فِي الجِبَالِ

الحيواناتُ المَكْرُوهَةُ

الخَيْلُ وَالبَغَالُ وَالحَمِيرُ مَكْرُوهَةٌ كَمَا هُوَ الشَّهِيرُ

الطَّيُورُ المَحَلَّةُ وَالسَّمَكُ المَحَلَّلُ

ثُمَّ الحَمَامُ كُلُّهُ^(٢) مَحَلَّلٌ وَالكَرَّوَانُ وَالقَطَا^(٣) وَالحَجَلُ
 كَذَلِكَ الطَّيْهُوجُ وَالدَّجَاجُ وَمِثْلُهَا العَصْفُورُ وَالدَّرَاجُ

(١) جمع عير (أي حمار الوحش).

(٢) من القماري والذباسي والورشان.

(٣) جمع قطة.

ثم غراب الزرع والغدافُ ويكره الهدهدُ والخطافُ
وطاب أكل الصَّعو والكراكي وماله الفلَس من الأسماكِ

علامةُ حرمةِ الطير

يُحرم ذو المخلاب والصفيفِ لو كان زائداً على الدفيفِ^(١)
كذلك كل طائرٍ لم تك له قانصة، صيصية وحوصلة

ما يُحرم من الذبيحة

من المذكى حرمت أشياء وهي نخاعٌ غدّدٌ علياءُ
فرث مشيمة وأنثيانٍ وخرزة الدماغ في الحيوان
مثانةٌ مرارةٌ دماءٌ ثم قضيبيٌّ حدقٌ حياءُ
كذلك ذات أشجع طحالٌ يحرم أكلها وإشكال

ما يحل الانتفاع به من الميتة

حرمت الميتة بالإجماع وحل بعضها من الأتباع
كالشعر والرياش والأسنانِ أنفحة الحيوان والألبانِ
والقورن والأظلاف والأوبارِ والبيض والأصواف والأظفارِ

تممة

يحرم كل مسكر وسمٍ ألبان حيوان حرام اللحم

(١) أي كان صفيفه أكثر من دفيغه. والصفيف هو الطيران مبسوط الجناحين من دون حركتهما بخلاف الدفيف.

وهكذا شرب الدماء يحرمُ وكلّ بول نجس محرّمٌ
ويحرم الفقاع كالنقيع والبِتْع والمِزْر على الجميع
وهكذا كلّ عصير عنبي غلا وثلاثا حجمه لم يذهب
إلا إذا يصير خلاً وإذا قد صار خمراً خلاً استحلّ ذا

الميراث

موجب الإرث

ما يوجب الميراث شيئان: النسب كما يلي توضيحه ثمّ السبب

طبقات النسب

النسبُ الآباء والأولادُ يتلوهمما الإخوة^(١) والأجدادُ
ثمّ يلي الأعمام والعمّاتُ وهكذا الأخوالُ والحالاتُ

أقسام السبب

والسببُ النكاحُ والإبانة من العبودية^(٢) والضمانة
على جريرة مع السلامة في عقدها والرابع الإمامة

موانع الإرث

موانع الإرث لنا كثيرة منها تبرّء من الجريرة

(١) يلحق بهم أولادهم.

(٢) أي الإعتاق.

إذ كان فعله لدى السلطان
وأن تكون عينه موقوفة
فيما يكون دون ثلث المال
ثم الزنا والغيبه المنقطعة
والعلم باقتران موت يقع
ومثله في الحكم بعد الرتب
ثم بها الحجب على الإطلاق^(٣)

وذلك مثل القتل واللعان
والكفر والوصية المعروفة
والرق والحمل بلا انفصال
والدين شاملاً بلا فضل معه^(١)
للمتوارثين منه^(٢) يمنع
يمنعه عند وجود الأقرب
يلحق في المنع بالاتفاق^(٤)

السَّهَامُ الْمَقْدَرَةُ وَأَهْلِهَا

نصفٌ وثلثٌ سدسٌ ثلثان
فالنصف في الأزواج من دون الولد
للأخوين الثلث والأختين
وهكذا للأم ثلث المال إن
والسدس للأم كمثل الوالد
ثم لواحد من «الكلاله»
فريضة الثلثين للأختين
كذلك للأختين للآباء

رُبْعٌ وَثَمَنُ أَسْهَمِ الْقُرْآنِ
والبنت وحدها وأخت قد ورد
والأخ والأخت بغير ميين
لم يك من يحجبها كما زكّن
إن ولد كان لكل واحد
للأم والشرع كذا قضى له
للأبوين، ثم للبنتين
فصاعداً من دون الاستثناء

(١) أي الدين المستغرق.

(٢) أي من الإرث.

(٣) سواء كان حجب الحرمان أو حجب النقصان.

(٤) «إنا أضفنا على ما في اللمعة نبذة من الموانع مما أتى به في الدروس منها أن تكون عينه موقوفة والوصية بما دون

والرُّبْعُ لِلزَّوْجَةِ إِذْ لَوْلَا
وَالثُّمْنُ لِلزَّوْجَةِ وَالزَّوْجَاتِ
وَزَوْجَهَا مَعَ وَلَدٍ قَدْ وُجِدَا
مَعَ وَلَدٍ فَمَيَّزَ الصِّفَاتِ

الْحُدُودُ

اعلم بأنَّ الحدَّ حيثُ بيَّنه
تجرى على مرتكب الزَّلاتِ
شيوخنا عقوبة معيَّنة
في هذه الدنيا لذي الإثباتِ

الأحكامُ

إنَّ الزَّنا يثبت بالإقرارِ
وكونه حرّاً أو التصديقِ
وهكذا كون المقرِّ كاملاً
كذلك يثبت الزَّنا بالبينةِ
ويسقط الحدُّ على المشهورِ
أو ادّعا الشبهة والجهالةِ
ومثله اللواط في الشروطِ
أربع مرّاتٍ بالاختيارِ
من قبل المولى على التحقيقِ
بأن يكون بالغاً وعاقلاً
إن وُجدت شروطها المعينةِ
لوتاب قبلها^(١) إلى الغفورِ
لامطلقاً بل حيث جازت له
والسَّحْقُ في الثبوت والسقوطِ

القيادةُ

ثبتت بالإقرار والشهادة
بنصف ما عرفته القيادة

(١) أي قبل البينة.

الشربُ

ومثلها شرب الشراب فانتبه من كل مسكرٍ وما يلحق به^(١)
لو ادّعا الإكراه في الشرب وما - كذّبه الشاهد فاقبله كما -
لاحدّ في الجاهل والتّواب لو تاب من قبيل^(٢) إلى الوهابِ
ولا يُحدّ شاربٌ لما سلف^(٣) إن كان مضطراً وقد خاف التلف

القذف

يشترط الكمال في التقاذفِ وكونه حرّاً على التخالّف^(٤)
وليكن المقذوف في الأوصافِ حرّاً وبالغاً وذا عفافِ
وعاقلاً ومسلماً، وإلا - لا يجب الحدّ ولن يحلّ

قيود الحكم في السرقة

العقلُ والبلوغُ والإسرارُ والحِرزُ والهتكُ والاختيارُ
وفقد شُبْهة وكون المالِ من غير مأكول بلا إشكالٍ -
في سنّة القحطِ من الأعمامِ من جُملة القيودِ في المقامِ
وكونه ربعاً من الدينارِ أو قيمةً بذلك المقدارِ
وكونه مالاً لغير ولدهِ وفي الرقيق مال غير سيّدهِ

(١) من الفقاع والعصير العنبي إذا غلّي واشتدّ ولم يذهب ثلثاه ولا انقلب خلاً.

(٢) أي من قبل البيّنة.

(٣) من كل مسكرٍ والفقاع و....

(٤) في اشتراط الحرّية في كمال الحدّ قولان أشهرهما عدمه.

المحاربة

تثبتها كما هو المختارُ شهادة العدلين والإقرارُ
واعتبر البلوغَ والحُرِّيَّةَ فيه^(١) والاختيارَ ثمَّ النهيَّةَ
أما إذا تاب بالاختيارِ من قبل أن يُمسَكَ بالإجبارِ
فيسقطُ الحدُّ بلا كلامٍ إلَّا حقوقُ هي للأنامِ

القصاصُ

شُرَاطُ الْقِصَاصِ

شُرَاطُ الْقِصَاصِ فِي الْإِسْلَامِ الْعَقْلُ كَامِلًا بِلا كَلَامٍ
ثمَّ اشْتِرَاكُ الدِّينِ فِي الشَّخْصِينَ بَأَن يَكُونَا مُتَسَاوِيَيْنِ^(٢)
وهكذا من جهة الولاءِ^(٣) حُرِّيَّةً رِقَاً عَلَى السُّوَاءِ^(٤)
ثمَّ انتفاء نسبة الأبوةِ فيمن جنى لا غير كالبنوةِ^(٥)
وأن يكون الدَّمُ لِلْمَقْتُولِ من غير مهذورٍ على الأصولِ

(١) أي في الإقرار.

(٢) فلا يقتل المسلم بالكافر دون العكس.

(٣) المراد به هو المولوية.

(٤) فلا يقتل الحرّ بالعبد دون العكس وقيل يقتل الحرّ بالعبدان اعتاد قتلهم.

(٥) هذا مثال للغير (أي غير الأبوة).

الديّات

ضابطة

تعمدّ الفعل ^(١) ونية العمل ^(٢)	عمدّ وعكسه خطأً وزلل
كمثل رامٍ قد رمى حيواناً	ثم أصاب سهمه إنساناً ^(٣)
وشبهه تعمدّ الأفعال ^(٤)	من دون قصد ^(٥) بسوى القتالِ
كالموت من طبابة الطبيبِ	والقتل عند الضرب للتأديبِ
وتثبت الديّات بالأصالة	في الشّبّه والخطاء لامحالة

التقديرات

دية النفس

في العمدّ تُجبي مائة من الإبل	ماعمراه من الثنايا لا يقل ^(٦)
أو ألف سكةٍ من الدينارِ	أو مئتا رأس من الأبقارِ
أو مئتا حلةٍ أي ثوبينِ	ولتك بُردين يمانيينِ
أو ألف شاةٍ أو من المغانمِ	عشرة آلاف من الدراهم ^(٧)

(١) بالمجنّي عليه وإن قصد الفعل في غيره.

(٢) بأن يقصد قتله.

(٣) مثال للخطأ.

(٤) أي يتعمد إيقاعه بالشخص المعين.

(٥) أي من دون قصد قتله.

(٦) فليكن من مسان الإبل.

(٧) عطف على شاة، أي ألف دينار.

وخذ ثلاثين بضم الأربع	ثنية في شبهه ^(١) وامتنع
إلا إذا تكون كل واحدة	طروقة الفحل بحكم القاعدة
وخذ ثلاثاً وثلاثين فقط	بنت لبون وعلى هذا النمط
خذ مثل ذلك المقدار من صنف الحق	أو أحد الخمسة مما قد سبق ^(٢)
أوجب في خطائه عشرينا	بنت مخاض أكثر المفتينا
وأوجبوا العشرين في المشهور	ابن لبون فيه للمأثور ^(٣)
وخذ ثلاثين بحكم الباري	بنت لبون منه للأخبار
ثم ثلاثين بغيراً من حقه	أو أحداً من خمسة مما سبق

دية المرأة

واعلم بأن دية النساء نصف الذي قلنا من الأشياء

دية الأعضاء

اعلم بأن كامل الديات في الشعر والعينين واللحيين والأذنين ثم في اللسان والكسر للظهر وفي الساقين والكسر للمعصم والعجان فيما يلي فرض من الولاة والأنف واليدين والرجلين كذلك في النخاع والأسنان والشفتين ثم في الشفرين والعنق وجملة الأجزاء

(١) أي شبه العمد.

(٢) وهي متا بقرة أو مائة حلة أو ألف شاة أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم.

(٣) صحيحة عبدالله بن سنان.

وحلّمتي مرء والأنثيينِ وفي القضييب ثمّ في الأليينِ
والعضدين والذراعين كما في الفخذين والأصابع انتما
وكامل الدييات في الإفضاءِ لألف دينار على السواءِ

دية المنافع

قد أوجب الله على الناس الدية إن أبطلوا المنافع الثمانية
في سلس البول وفي الإبطالِ للشّم أو تعذر الإنزالِ
وفي ذهاب السمع والابصارِ والذوق^(١) ثمّ الصوت والأحجار^(٢)

(١) كما نسب إلى العلامة وابن حمزة ويحيى بن سعيد وغيرهم لكنّه محلّ الخلاف.

(٢) جمع الحجير أي العقل.